

مايو 2018

رمدد: 23180-9118

الحماية الإجتماعية غير القائمة على اشتراكات في الجزائر: تحليل من خلال عدسة الطفل والإنصاف¹

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل

وظائف مؤقتة لصيانة وإعادة تأهيل البنية التحتية العامة. ويستهدف البرنامج المناطق ذات معدلات البطالة العالية والعجز في البنية التحتية. كما يتضمن برنامج الجزائر البيضاء أهدافاً مزدوجة لدعم العاطلين عن العمل وتحسين البنية التحتية العامة. وجنبا إلى جنب مع برنامج الأشغال العامة كثيفة اليد العاملة، وصل البرنامج إلى 22,206 شخص سنوياً في المتوسط خلال الفترة (2010 - 2015). ومنذ عام 2002 قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتوزيع تحويلات نقدية غير مشروطة على الأفراد الذين تعرضوا لإصابات شخصية أثناء حركة الهوية الوطنية وتعزيز المواطنة. ويشار إلى هذا المخطط باسم صندوق تعويض ضحايا الأحداث التي رافقت الحركة من أجل إتمام الهوية الوطنية وتعزيز المواطنة. ويتيح المكون المراعي لإحتياجات الطفل في هذا المخطط للمستفيدين الذين لديهم أطفال ولا يتوفر لهم أي دخل آخر أن يتلقوا تحويلات نقدية تبلغ 25 في المائة أكثر من المبلغ القانوني.

ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة وبدون دخل تلقي ما يصل إلى 4000 دينار جزائري شهرياً من خلال برنامج حماية وترقية الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام 2014، إستفاد من البرنامج 469,000 شخصاً. وتستهدف بعض البرامج الأطفال تحديداً، مثل برنامج منحة أطفال المدارس، والذي يدفع 3000 دينار جزائري في بداية كل عام دراسي للأطفال الضعفاء بشكل خاص لضمان الحضور المدرسي. وفي عام 2013، إستفاد من المنحة ثلاثة ملايين من تلاميذ المدارس. ويكمل هذا البرنامج برنامج منحة الدراسة، الذي يدعم وصول الأطفال إلى التعليم في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، وكذلك الملتهقين بمدارس داخلية مع الإعفاء من رسوم الدراسة. ويدعم البرنامج الوطني للمنهج الدراسية التعليم العالي عن طريق صرف تحويل نقدي مشروط إلى خريجي المدارس الثانوية المنتمين إلى أسر ذات دخل منخفض. وعلاوة على ذلك، تدير وزارة التعليم برنامجاً وطنياً للتغذية المدرسية قدم وجبات إلى نحو 3.3 مليون تلميذ في عام 2013-2014. كما تم تزويد الأطفال الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً بالكتب المدرسية مجاناً، حيث غطى 4.4 مليون طفل كل سنة. وأخيراً، تدير الحكومة أيضاً برنامج إسكان إجتماعي للقضاء على العشوائيات وتمكين الأسر ذات الدخل المنخفض من الحصول على مسكن.

ويوجد في الجزائر برامج حماية إجتماعية متعددة، ويستهدف كثير منها العاطلين عن العمل. وبدل التضامن وبدل الأطفال الملتهقين بالمدارس هما من الأمثلة الإيجابية على الحماية الإجتماعية الحساسة لإحتياجات الأطفال. ومع ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود للوصول إلى العدد الكبير من الأطفال الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، لا سيما السكان دون سن 5 سنوات.

ملاحظة: 1. هذه الرسالة القصيرة مُستقاة من دراسة شاملة تم إعدادها بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، ويونيسيف - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجميع البيانات تم الرجوع إليها بدقة ويمكن الإطلاع عليها في التقرير الكامل:

Machado, A. C., C. Bilo, R. G. Osorio, and F.V. Soares. 2018. Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office for the Middle East and North Africa: <https://goo.gl/QfmKwK>.

تقع الجزائر في شمال إفريقيا على ساحل البحر المتوسط. وفي عام 2016، كان نحو 33 في المائة من سكانها البالغ عددهم 40.6 مليون نسمة دون سن 18 سنة، و 11.6 في المائة دون سن 5 سنوات. وبلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية 0.745، مما يُصنّف الجزائر في فئة "التنمية البشرية المرتفعة" (الترتيب 83 من أصل 188 دولة). وفي عام 2011، كان 5.5 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني. وتميل مستويات الفقر في المناطق الحضرية (5.8 في المائة) إلى أن تكون أعلى مما في المناطق الريفية (4.8 في المائة).

وفي عام 2012، كانت نسبة 8.9 في المائة من السكان دون سن 25 سنة فقراء فقراً مادياً - والذين يعرفون بأنهم من يعيشون في أسر بدون مصدر دخل من العمل - في حين وجد أن 18 في المائة هم من الفقراء فقراً متعددة الأبعاد. وقد إنخفض الفقر متعدد الأبعاد من 22.4 في المائة في عام 2006 إلى 18 في المائة في عام 2012 بين السكان دون سن 25 سنة. ومع ذلك، لا تزال مستوياته مرتفعة (27.2 في المائة) تحديداً بين الأطفال دون سن الخامسة.

ويرتفع إجمالي الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (7.2 في المائة مقابل 5.3 في المائة في عام 2014)، وتتجلى زيادة الإستثمارات في الرعاية الصحية في إنخفاض معدل وفيات الرضع. ومع ذلك، لا تزال الفوارق الإجتماعية والإقتصادية عالية: فمعدل وفيات الرضع بين الأسر الأكثر ضعفاً (29 في الألف) يبلغ تقريباً ضعف المعدل بين الأسر الأغنى (16 في الألف).

وينقسم نظام الحماية الإجتماعية في الجزائر إلى شقين أحدهما يقوم على اشتراكات والأخر غير قائم على اشتراكات. ويتكون الشق الأخير من التحويلات الإجتماعية، وخدمات الرعاية الإجتماعية لأكثر الشرائح ضعفاً من السكان وفئات محددة مثل الطلاب والأشخاص ذوي الإعاقة، كما يتضمن برامج عديد تتعلق بالتعليم مثل المنح الدراسية، وخطط التغذية المدرسية، فضلاً عن برامج تعزيز فرص العمل للشباب. ويقع تنفيذ برامج الحماية الإجتماعية أساساً تحت إشراف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. كما تقدم الحكومة دعماً للغذاء والطاقة، وصل إلى 5.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.

وتدير وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة أكبر نظام للحماية الإجتماعية وهو مساعدات التضامن، وهو برنامج تحويلات نقدية غير مشروطة لأفراد المجتمع الأكثر ضعفاً، وقد بلغ عدد المستفيدين منه 831,452 شخصاً في عام 2016 بميزانية قدرها 39.1 مليار دينار جزائري. وتشمل الفئات المستهدفة الأسر التي يعيلها رجال بدون دخل وأعمارهم فوق 60 سنة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر التي ترأسها نساء بدون دخل. وتتلقى الأسر المستفيدة 3,000 دينار جزائري شهرياً و 120 دينار جزائري إضافية لكل فرد في الأسرة. ويمكن المطالبة بالإستحقاقات بعد أقصى ثلاثة أشخاص.

كما تنفذ الوزارة العديد من برامج الأشغال العامة، أكبرها هو نظام نشاط الإدماج الإجتماعي، الذي يهدف إلى تعزيز إدماج السكان الفقراء والضعفاء. ويقدم البرنامج فرص عمل مؤقتة في مشاريع تنمية المجتمع. وفي عام 2016، شارك أكثر من 371,495 شخصاً في البرنامج، حيث يتلقى الشخص 6,000 دينار جزائري شهرياً. وبلغ إجمالي ما أنفق على البرنامج 25.4 مليار دينار جزائري في عام 2016. بالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج الأشغال العامة كثيفة اليد العاملة يوفر